

تقرير اللامساواة في العالم

٢٠١٨

الملخص التنفيذي

النسخة العربية



قام بالتنسيق

FACUNDO ALVAREDO
LUCAS CHANCEL
THOMAS PIKETTY
EMMANUEL SAEZ
GABRIEL ZUCMAN

قام بالكتابة والتنسيق:

Facundo Alvaredo
Lucas Chancel
Thomas Piketty
Emmanuel Saez
Gabriel Zucman

المنسق العام:

Lucas Chancel

يعزز التقرير مقالات بحثية

جديدة كتبها:

Facundo Alvaredo
Lydia Assouad
Anthony B. Atkinson
Charlotte Bartels
Thomas Blanchet
Lucas Chancel
Luis Estévez-Bauluz
Juliette Fournier
Bertrand Garbinti
Jonathan Goupille-Lebret
Clara Martinez-Toledano
Salvatore Morelli
Marc Morgan
Delphine Nougayrède
Filip Novokmet
Thomas Piketty
Emmanuel Saez
Li Yang
Gabriel Zucman

فريق البحث:

Thomas Blanchet
Richard Clarke
Leo Czajka
Luis Estévez-Bauluz
Amory Gethin
Wouter Leenders

زملاء WID.world

يعتمد التقرير بالأساس على البيانات التي جمعها وأنتجها وعمل على انساقها فريق من مئات الباحثين الزملاء في WID.world في خمس قارات، يساهمون جميعهم في قاعدة بيانات الثروة والدخل العالميين (للمزيد من المعلومات، برجاء زيارة www.wid.world/team)

رخصة المشاع الإبداعي
4.0 - CC BY-NC-SA 4.0
مختبر اللا مساواة العالمية، ٢٠١٧

تصميم: Grand Krü، برلين

العمل الفني على الغلاف مأخوذ
عن صورة من تصوير
Dimitri Vervitsiotis/Getty Images

تقرير اللا مساواة في العالم ٢٠١٨

الملخص التنفيذي

١. ما هو الهدف من التقرير عن اللا مساواة في العالم ٢٠١٨؟

يعتمد تقرير اللا مساواة في العالم ٢٠١٨ على أحدث أسلوب لقياس اللا مساواة في كل من الثروة والدخل، بشكل منهجي وشفاف. يسعى مختبر اللا مساواة العالمية، عن طريق إعداد هذا التقرير، إلى ملء الفراغ الديمقراطي، وإلى إمداد مختلف اللاعبين في المجتمع بعدد من المعطيات اللازمة من أجل الانخراط في جدل عام مبني على الوقائع بشأن موضوع اللا مساواة.

◀ من أجل التغلب على أنواع قصور الإحصاءات الحالية، نعتمد على منهجية مبتكرة، تزاوج بين كل مصادر البيانات المتاحة بشكل شفاف ومنهجي: مجموع الدخل والثروات في الحسابات القومية (بما فيها كلما أمكن، تقدير الثروات الموجودة في الملاذات الضريبية)، مسوح الدخل والثروة للقطاع العائلي، البيانات الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل (أبنا وحدث)، وأخيراً، التصنيفات الخاصة بالثروات الكبرى.

◀ تعتبر سلاسل البيانات الموضحة في هذا التقرير ثمرة عمل جماعي لعدد يفوق أكثر من مائة باحث، يغطون كافة القارات ويقومون بتغذية قاعدة بيانات العالم عن الدخل World Income Database WID. كل بياناتنا متاحة على الانترنت على الرابط wir2018.wid.world، وكلها قابلة للنسخ، بما يسمح للجميع أن يستخدمها للقيام بتحليله، من أجل تكوين رأيه الخاص عن اللا مساواة.

◀ الهدف من تقرير اللا مساواة في العالم ٢٠١٨ هو المساهمة في الجدل الديمقراطي العالمي حول موضوع اللا مساواة الاقتصادية، وذلك عن طريق تقديم أحدث وأشمل بيانات إلى مائدة النقاش العام.

◀ اللا مساواة الاقتصادية هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد. ومن الصعب تفاديها إلى حد ما. ولكننا نعتقد مع ذلك أنه إذا لم تتم مراقبتها ومعالجتها كما ينبغي، فمن الممكن أن تؤدي إلى أشكال متعددة من الكوارث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

◀ هدفنا ليس إقناع الجميع بشأن اللا مساواة. فهذا أمر مستحيل، ببساطة لأنه لا توجد أي حقيقة علمية بخصوص القدر المثالي من اللا مساواة، ناهيك عن صعوبة إيجاد المزيج الأنسب اجتماعيًا من السياسات والمؤسسات اللازم لتحقيق ذلك القدر المثالي. وفي النهاية، فإنه بالنقاش العام، وعن طريق المؤسسات السياسية وإجراءاتها، يكون اتخاذ مثل تلك القرارات الصعبة. ولكن مثل تلك النقاشات والإجراءات تحتاج إلى معلومات أكثر انضباطاً وشفافية عن الدخل وعن الثروة.

◀ من أجل إمداد المواطنين بالوسائل اللازمة لاتخاذ قراراتهم، نسعى أيضاً إلى أن نربط بين ظواهر الاقتصاد الكلي مثل سياسات التأمين والخصخصة، والتراكم الرأسمالي، وتطور الدين العام- وبين اتجاهات الاقتصاد الجزئي في اللا مساواة والتي تركز بشكل خاص على دخول الأفراد والتحويلات الاجتماعية الحكومية، والثروة الشخصية والدين الشخصي.

◀ القيام بهذا الربط بين بيانات اللا مساواة على المستوى الكلي مع تلك على المستوى الجزئي ليس بالأمر السهل. لأن هناك عدداً من الدول لا ينشر (بل وأحياناً لا يُصدر أساساً) إحصاءات تفصيلية ومتسقة عن اللا مساواة في الدخل ولا في الثروة. وتعتمد قياسات اللا مساواة التقليدية على مسوح القطاع العائلي، والتي بطبيعتها تقدر الدخل والثروة للأفراد في أعلى السلم الاجتماعي بأقل من حقيقتها.

٢. ما هي النتائج الجديدة التي تتعلق بالتفاوتات العالمية بين الدخل؟

هناك ما يدل على أن التفاوتات في الدخل قد زادت في كل أقاليم العالم تقريبًا خلال العقود الأخيرة، وإن اختلفت حدة الزيادة بين إقليم وآخر. ويؤكد هذا التباين في حدة اللا مساواة بين بلد وآخر، رغم التقارب في مستوى التنمية أحيانًا على أهمية الدور الجوهري الذي تلعبه المؤسسات والسياسات العامة في كل بلد في تطور اللا مساواة. وتختلف اللا مساواة في الدخل كثيرًا من منطقة لأخرى حول العالم. فنجدها في أقل مستوياتها في أوروبا، وفي أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط.

لقد نمت التفاوتات بين الدخل خلال العقود الأخيرة في كل الدول تقريبًا، وإن اختلفت حدتها، بما يجعلنا نعتقد بأن المؤسسات والسياسات العامة تلعب دورًا في تطورها.

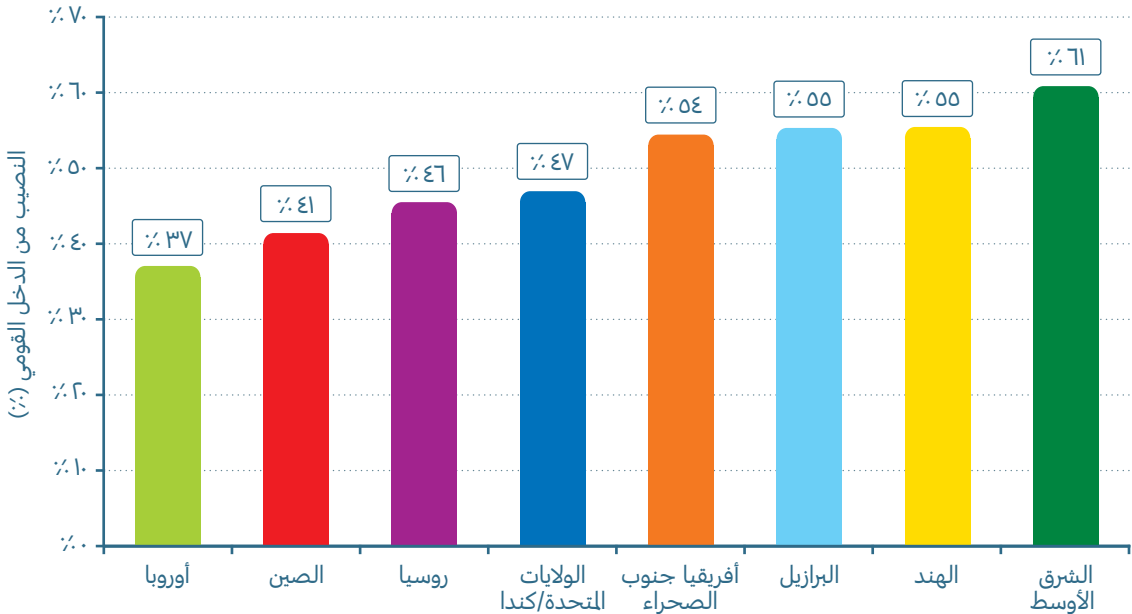
منذ عام ١٩٨٠، زادت التفاوتات في الدخل بسرعة في أمريكا الشمالية والصين والهند وفي روسيا، ولكن بسرعة أقل في أوروبا (انظر الشكل م ٢-أ) بنظرة تاريخية أعمق، تشير تلك البداية في ارتفاع اللا مساواة إلى نهاية النظام المساواتي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي اتخذ أشكالًا متعددة في تلك المناطق.

وتختلف اللا مساواة في الدخل كثيرًا من منطقة لأخرى حول العالم. فنجدها في أقل مستوياتها في أوروبا، وفي أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط.

تفاوت درجات اللا مساواة كثيرًا بين أقاليم العالم المختلفة. في عام ٢٠١٦، كان الـ ١٠ في المائة الأعلى دخلًا يحصلون على نصيب من الدخل القومي يعادل ٣٧ في المائة في أوروبا، و٤١ في المائة في الصين، و٤٦ في المائة في روسيا، و٤٧ في المائة في الولايات المتحدة وكندا، و٥٥ في المائة في جنوب أفريقيا والبرازيل والهند. أما في الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر لا مساواة في العالم، وفقًا لتقديرنا، فيحوز العشر الأعلى على ٦١ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمنطقة (انظر الشكل م-١).

الشكل م-١

نصيب الـ ١٠ في المائة الأغنى في العالم من الدخل، عام ٢٠١٦

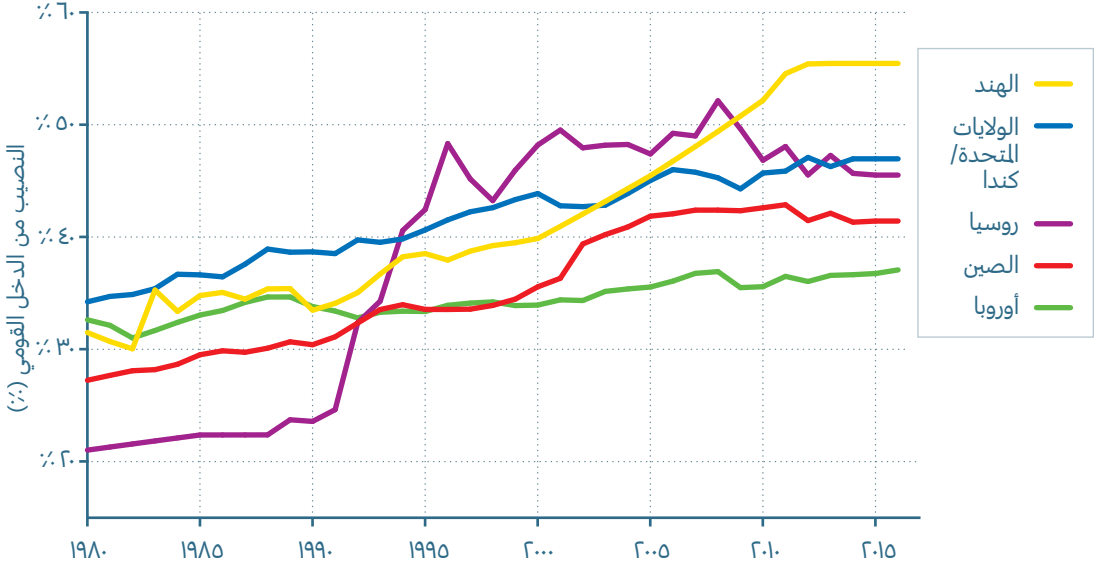


المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wid.world/2018.

في عام ٢٠١٦، بلغ نصيب العشر الأعلى (شريحة الـ ١٠ في المائة الأعلى دخلًا) ٣٧ في المائة من الدخل القومي في أوروبا، في مقابل ٦١ في المائة في الشرق الأوسط.

الشكل م ٢-١

نصيب شريحة الـ ١٠ في المائة الأعلى دخلا في العالم، الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦:
تتزايد الا مساواة حول العالم كله تقريبا، ولكن تتفاوت حدتها



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصل العشر الأعلى للدخل في الولايات المتحدة وكندا على ٤٧ في المائة من الدخل القومي، في مقابل ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٠.

◀ ويبلغ التباين أقصاه بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، واللذان عرفتا مستويين متقاربين من المساواة في الثمانينات، على عكس وضعهما اليوم. كان نصيب شريحة الواحد في المائة الأعلى في المنطقتين يقترب من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٠. ولكنه بلغ في أوروبا، في عام ٢٠١٦، ١٢ في المائة. بينما قفز في الولايات المتحدة إلى ٢٠ في المائة. وفي نفس الوقت، تراجع نصيب الـ ٥٠ في المائة الأفقر في أمريكا من أكثر من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل م ٣).

◀ يمكن تفسير المسار الذي اتبعته الولايات المتحدة إلى حد كبير بالمساواة في التعليم، إلى جانب الضرائب التي قلت درجة تصاعديتها مع الوقت، رغم الارتفاع الصاروخي في الدخل العليا منذ الثمانينات، وكذا الارتفاع في العائد على رأس المال، وبخاصة الثروات الكبرى منذ بداية القرن الحادي والعشرين. في أثناء ذلك، انخفضت تصاعدية الضريبة في أوروبا، ولكن بدرجة أقل. كما حدث سياسات التعليم والأجور، والتي تحابي إلى حد ما الطبقات المتوسطة والدنيا، من التفاوتات في الأجور. وفي حين انخفضت التفاوتات بين المرأة والرجل في كل من المنطقتين، إلا أنها ظلت حاضرة بشكل خاص في قمة السلم.

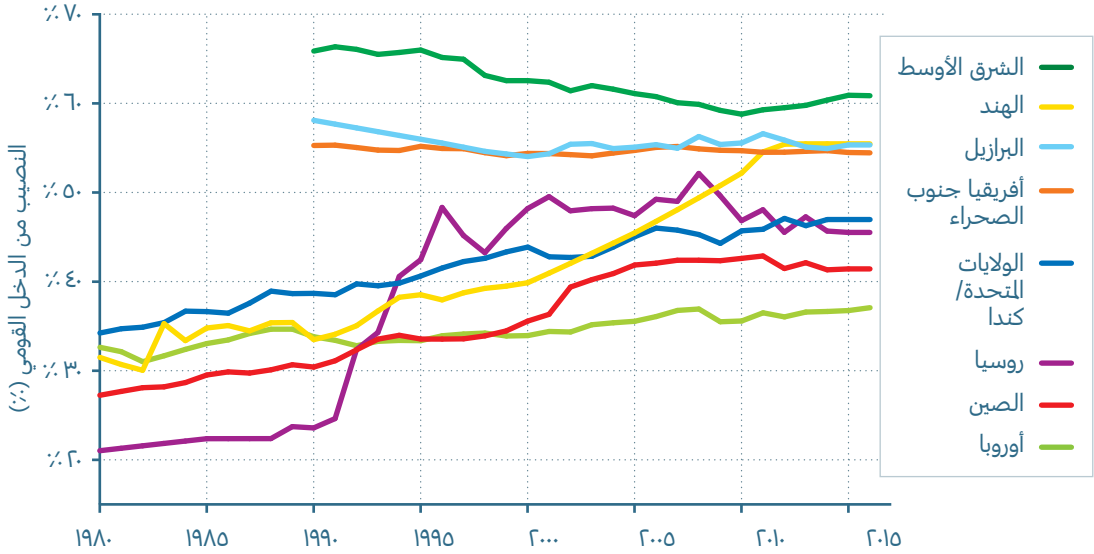
◀ هناك استثناءات في هذه الصورة العامة. في الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء وفي البرازيل، ظلت المساواة في الدخل مستقرة نسبياً، عند مستويات مرتفعة (الشكل م ٢-ب)، إذ ترسم تلك المناطق، التي لم تعرف أنظمة مساواتية بعد الحرب، «أفق المساواة» أمام العالم.

◀ يوضح تنوع الاتجاهات المشاهدة في مختلف البلاد منذ عام ١٩٨٠ أن القوى الدافعة للمساواة في الدخل على المستوى القومي هي محصلة السياقات المؤسسية والسياسات المتنوعة.

◀ ويتضح ذلك من المسارات المختلفة التي تم اتباعها خلال العقود الأخيرة في نظم اشتراكية أو ذات تدخل كبير من قبل الدولة، مثل الصين والهند وروسيا (الأشكال م ٢-أ، م ٢-ب). في حالة روسيا، كانت الزيادة حادة في المساواة، وفي الصين كانت معتدلة، ومندرجة نسبياً في الهند. ويرجع هذا التباين إلى اختلاف سياسات الانفتاح والتحرير المتبعة في كل من تلك البلدان.

الشكل م ٢-ب

نصيب شريحة الـ ١٠ في المائة الأعلى دخلا في العالم، ١٩٨٠-٢٠١٦:
تزايدت الا مساواة حول العالم كله تقريبا، ولكن تفاوتت حدتها



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wid2018.world

في عام ٢٠١٦، حصل العشر الأعلى (أغنى ١٠ في المائة من حيث الدخل) على ٥٥ في المائة من الدخل القومي في الهند، مقابل ٣١ في المائة في عام ١٩٨٠.

كيف تطورت الا مساواة بين سكان الكوكب خلال العقود الأخيرة؟ نحن نقدم أول التقديرات عن توزيع النمو في الدخل العالمي بين الأفراد منذ عام ١٩٨٠. لقد استفادت شريحة الـ ١ في المائة الأغنى حول العالم ضعف استفادة شريحة الـ ٥٠ في المائة الأفقر من ذلك النمو. ولكن تلك الشريحة الأفقر استفادت من معدلات النمو المرتفعة، في حين شهدت الطبقة المتوسطة العالمية (والتي تتضمن ٩٠ في المائة من فقراء أوروبا والولايات المتحدة) انخفاضا في معدل نمو دخلها.

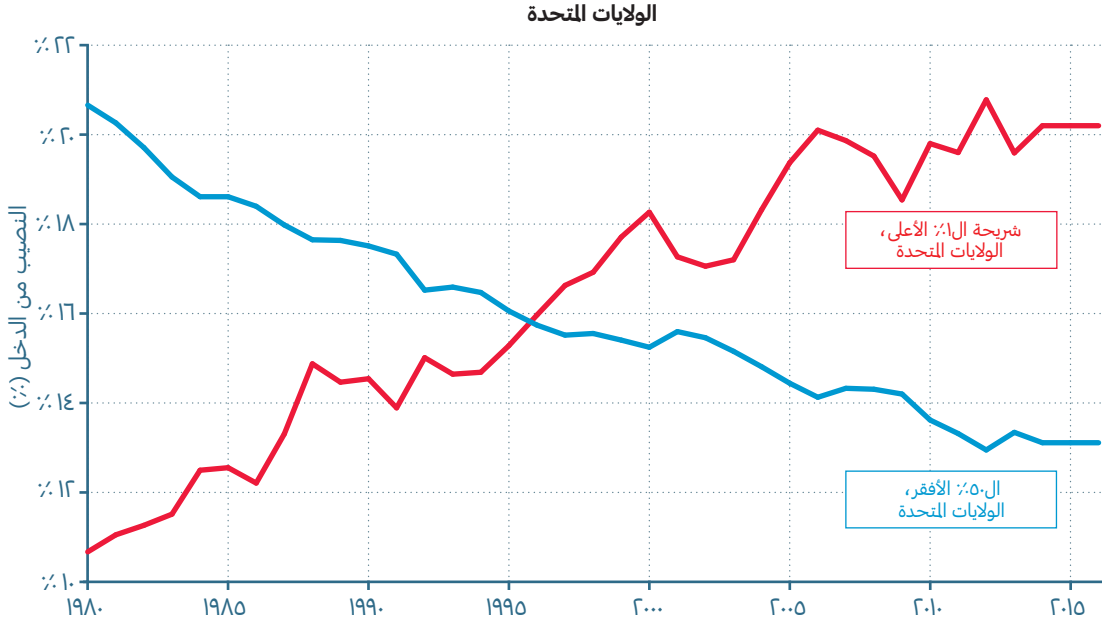
لم يكن تنامي الا مساواة متكافئا حول العالم خلال الفترة كلها. فقد زادت حصة شريحة الـ ١ في المائة الأغنى من ١٦ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت قليلا إلى ٢٠ في المائة بعد ذلك. في حين تراوح نصيب الـ ٥٠ في المائة الأفقر حول العالم حول ٩ في المائة منذ عام ١٩٨٠ (الشكل م ٥). ويرجع التغير بين عام ٢٠٠٠ وما بعده إلى انخفاض الا مساواة بين الدخول المتوسطة بين الدول وبعضها البعض، في حين استمرت التفاوتات داخل كل دولة في ارتفاع.

على المستوى العالمي، تزايدت الا مساواة كثيرا منذ عام ١٩٨٠، على الرغم من النمو الكبير في الصين.

لقد تحسن دخل نصف السكان الأفقر حول العالم كثيرا بفضل النمو القوي في آسيا (وبخاصة الصين والهند). ومع ذلك، فإن الا مساواة التي ظهرت وتنامي على المستوى العالمي منذ الثمانينيات، فإن شريحة الـ ١ في المائة الأغنى قد حصلت على ضعف النمو الذي حصلت عليه شريحة الـ ٥٠ في المائة الأفقر (الشكل م ٤). وقد كان نمو الدخل ضعيفا في حالة الأفراد الذين يقعون بين تلك الشريحتين (وخاصة عموم الطبقات الوسطى والشعبية في أميركا الشمالية والأوربية).

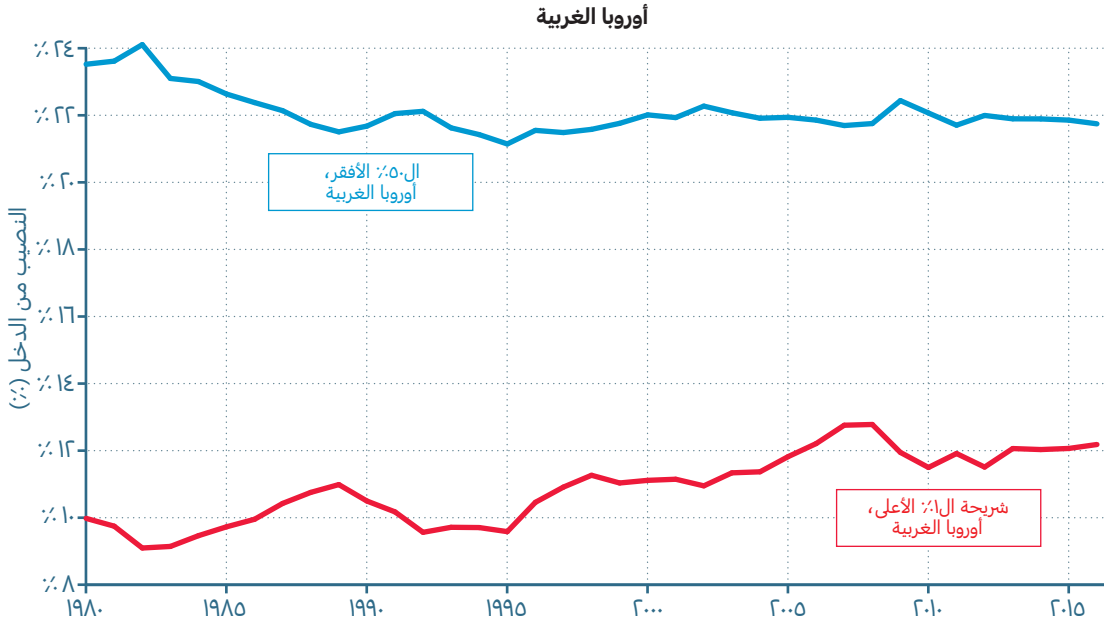
الشكل م ٣

نصيب الـ ١ في المائة الأعلى ونصيب الـ ٥٠ في المائة الأدنى في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية،
الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦: تباين مسارات اللامساواة في الدخل



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصلت شريحة الـ ١ في المائة الأعلى على ١٢ في المائة من الدخل القومي في أوروبا الغربية، في مقابل ٢٠ في المائة في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٠، كان نصيب شريحة الـ ١ في المائة الأعلى ١٠ في المائة من الدخل القومي في أوروبا الغربية مقابل ١١ في المائة في الولايات المتحدة.

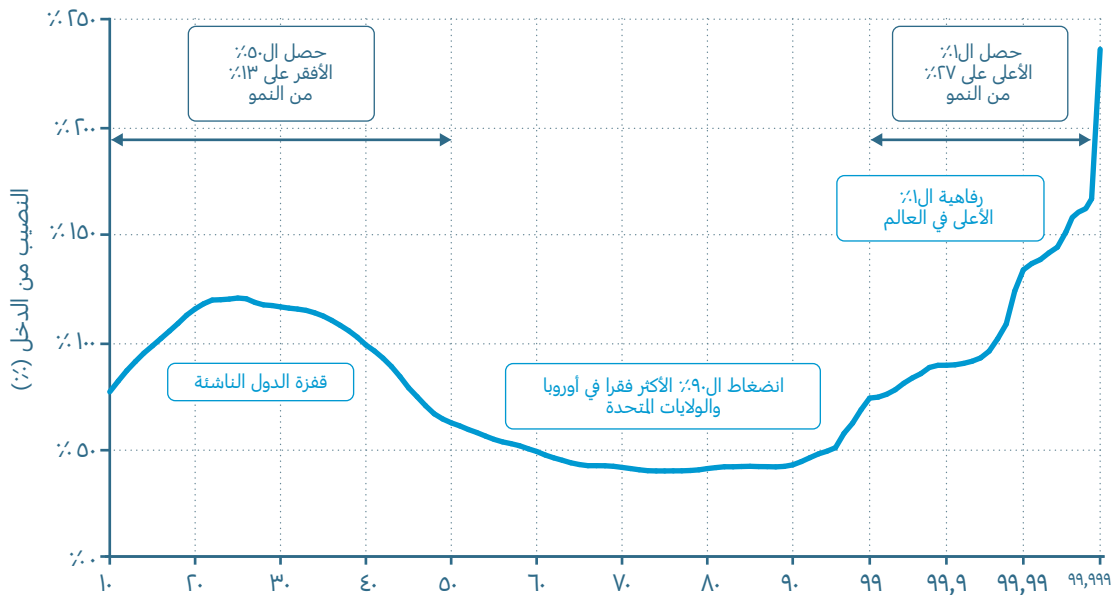


المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصلت شريحة الـ ٥٠٪ الأفقر في أوروبا الغربية على ٢٢ في المائة من الدخل القومي.

الشكل م ٤

اللامساواة في العالم والنمو: منحى الفيل، الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦

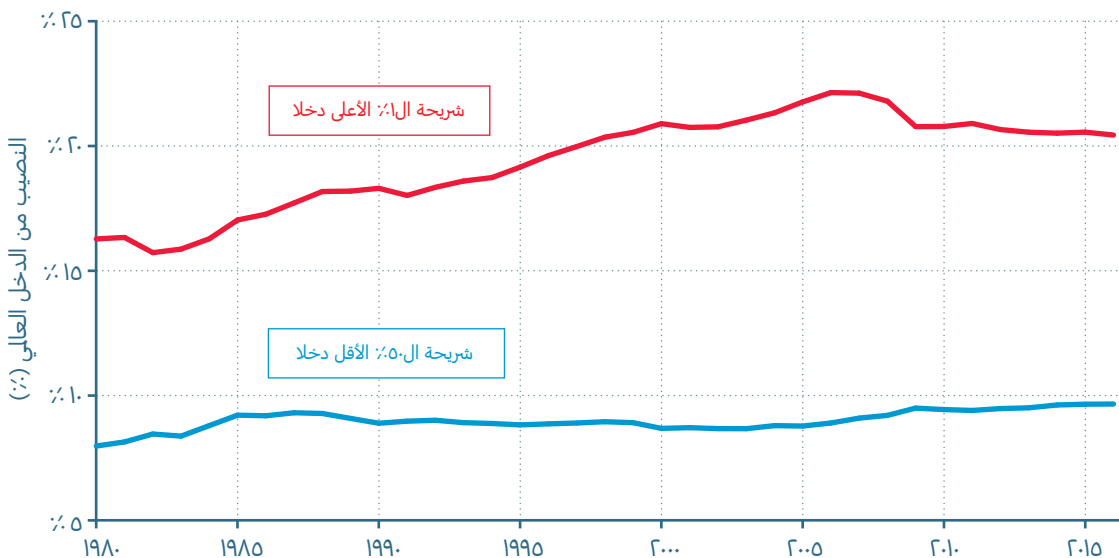


المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

على المحور الأفقي، ينقسم عدد السكان العالمي إلى مائة مجموعة، ومتساوية في الحجم، ومرتبطة من اليسار إلى اليمين من الأصغر إلى الأكبر من حيث الدخل. وتنقسم شريحة الـ ١ في المائة الأعلى بدورها إلى عشرة مجموعات، وكذلك تنقسم الشريحة الأعلى بداخلها. يشير المحور الرأسي إلى إجمالي النمو في دخل الفرد الخاص بكل مجموعة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. بالنسبة إلى شريحة الواحد في الألف التي تقع بين ٩٩,٩ و ٩٩,٩٩ (أي شريحة الـ ١٠ في المائة الأفقر داخل شريحة الـ ١ في المائة الأعلى في العالم)، فقد بلغ النمو ٧٤ في المائة في دخلها. وإجمالاً، حصلت شريحة الـ ١ في المائة الأعلى في العالم على ٢٧ في المائة من إجمالي النمو العالمي. يشير المحور الرأسي إلى إجمالي النمو في دخل الفرد الخاص بكل مجموعة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. بالنسبة إلى شريحة الواحد في الألف التي تقع بين ٩٩,٩ و ٩٩,٩٩ (أي شريحة الـ ١٠ في المائة الأفقر داخل شريحة الـ ١ في المائة الأعلى في العالم)، فقد بلغ النمو ٧٤ في المائة في دخلها. وإجمالاً، حصلت شريحة الـ ١ في المائة الأعلى في العالم على ٢٧ في المائة من إجمالي النمو العالمي.

الشكل م ٥

تزايد نصيب الـ ١ في المائة الأعلى دخلاً واستقرار نصيب الـ ٥٠ في المائة الأقل دخلاً في العالم، الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، حصلت الشريحة الثموية العليا على ٢٢ في المائة من الدخل العالمي، في مقابل ١٠ في المائة للـ ٥٠ في المائة الأقل دخلاً. في عام ١٩٨٠، حصلت الشريحة الثموية على ١٦ في المائة من الدخل العالمي، في مقابل ٨ في المائة للـ ٥٠ في المائة الأقل دخلاً.

٣. ما هو أثر قسمة الثروة بين الثروة العامة والثروة الخاصة على اللا مساواة؟

تعتبر اللا مساواة الاقتصادية إلى حد كبير نتاج التوزيع غير العادل لرأس المال. فقد يكون رأس المال إما في يد القطاع الخاص، أو القطاع العام. لقد وجدنا أنه منذ عام ١٩٨٠، في الغالبية العظمى من الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، انتقل قدر كبير جدا من الثروة العامة إلى يد القطاع الخاص. ففي حين نمت الثروة على المستوى القومي بشكل ملموس، فإن الثروة العامة اليوم هي إما صفر أو بالسالب في الدول الغنية. ويحد هذا الوضع من قدرة الدول على الحركة لعلاج اللا مساواة بأنواعها. كما أن لها بالتأكيد عواقب هامة على اللا مساواة في الثروة بين الأفراد.

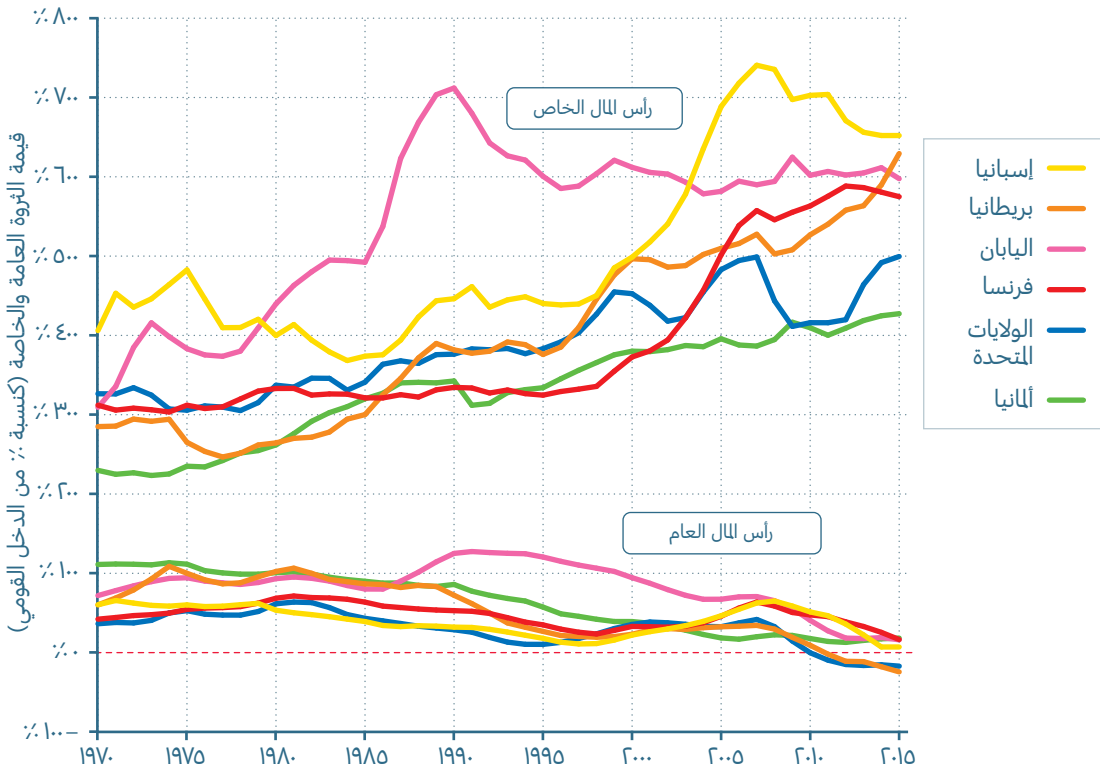
الأفراد في بلد ما، مقارنة بالثروة العامة المملوكة جماعيا، عن طريق الحكومة. ويساوي مجموع الثروات الخاصة والعامة معًا الثروة القومية. ونعتبر قسمة الثروة بين عام وخاص محدداً أساسياً لمستوى اللا مساواة.

لقد اغتنى حائزو الثروات الخاصة خلال العقود الأخيرة، في حين افتقرت الدول.

◀ تقبى نسبة «صافي الثروة الخاصة/ صافي الدخل القومي» القيمة الإجمالية للثروة الخاصة التي يمتلكها

الشكل م ٦

صعود رأس المال الخاص وانخفاض رأس المال العام في الدول الغنية، الفترة ١٩٧٠-٢٠١٦



المصدر: WID.world (٢٠١٧)، سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

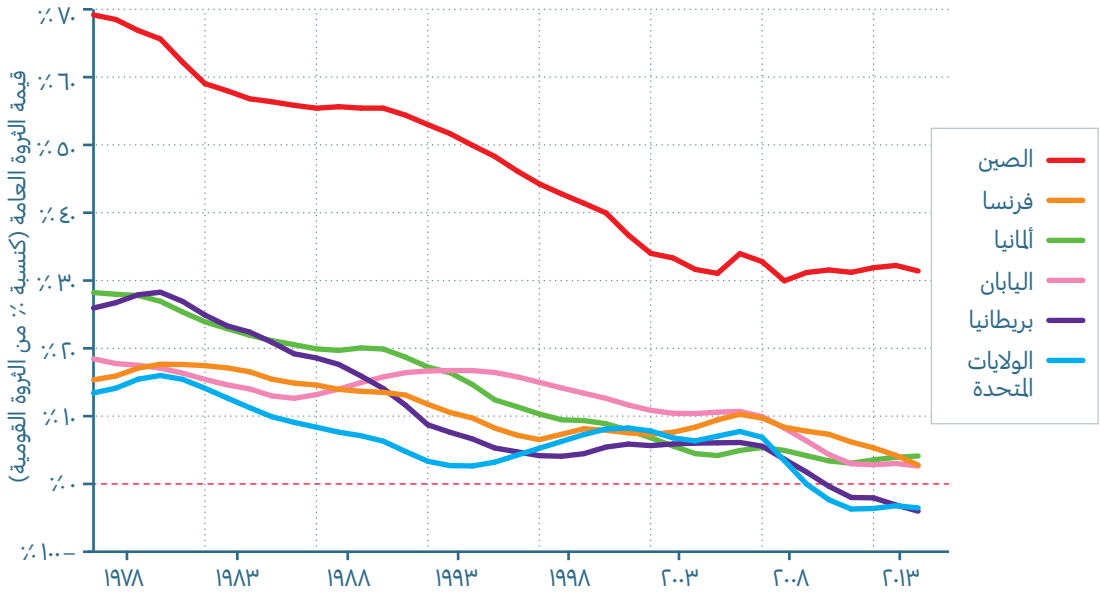
في عام ٢٠١٥، كان صافي قيمة الثروة العامة (أو صافي رأس المال العام) في الولايات المتحدة سالباً (يساوي -١٧ في المائة من صافي الدخل القومي)، في حين وصل صافي قيمة الثروة الخاصة (صافي رأس المال الخاص) إلى ٥٠٠ في المائة، أي خمسة أضعاف الدخل القومي. في عام ١٩٧٠، كانت الثروة العامة تمثل ٣٦ في المائة من الدخل القومي، بينما بلغ صافي الثروة الخاصة ٣٦ في المائة.

◀ وفي المقابل، انخفض صافي الثروة العامة (أي الأصول العامة مطروحا منها الدين العام) في الأغلبية العظمى من الدول منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين. في الصين وروسيا، انخفضت نسبته من الثروة القومية من ٦٠-٧٠ في المائة إلى ٢٠-٣٠ في المائة. بل لقد أصبحت الثروة العامة سالبة خلال السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة وفي بريطانيا، وصارت نسبته بالكاد أعلى من الصفر في اليابان وفي ألمانيا وفرنسا (**الشكل م ٧**). ونستطيع أن نقول إن ذلك الوضع يحد من قدرة الدولة على إدارة دفة الاقتصاد، أو إعادة توزيع الدخل بما يقلل من تزايد اللا مساواة. وتعد الدول الغنية بالبترو، مثل النرويج، هي الاستثناء الوحيد من تداعي الملكية العامة، لامتلاكها صناديق سيادية كبيرة.

◀ لقد شهدت العقود الأخيرة بشكل عام زيادة في صافي الثروة الخاصة، فقد تضاعفت من ٢٠٠-٣٥٠ في المائة من الدخل القومي في معظم الدول الغنية خلال السبعينيات من القرن العشرين، إلى ٤٠٠-٧٠٠ في المائة اليوم. ولم تضعف الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ من تلك الظاهرة، ليس أكثر على أي حال من أي فقاعة مضاربة كالتى تشكلت في عدد من الدول مثل اليابان أو إسبانيا (**الشكل م ٦**). وفي أعقاب المرحلة الانتقالية في الصين وروسيا من الشيوعية إلى الرأسمالية، عرفت الثروات الخاصة في كلا الدولتين معدلات نمو استثنائية في ارتفاعها، فتضاعفت ثلاث مرات في الصين وأربع مرات في روسيا. وتناهز نسبة «الثروة الخاصة/ الدخل القومي» في البلدين المستويات التي نراها في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

الشكل م ٧

انخفاض الملكية العامة، الفترة ١٩٧٨-٢٠١٦



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٥، بلغ نصيب الثروة العامة من إجمالي الثروة القومية ٣ في المائة في فرنسا في مقابل ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠.

٤. ما هي النتائج الجديدة فيما يتعلق باللا مساواة العالمية في الثروة؟

لقد تراكمت عمليات الخصخصة ذات الحجم الكبير مع اللا مساواة المتزايدة في الدخل، مما غدّى تصاعد اللا مساواة في الثروة بين الأفراد. بلغت تلك أقصاها في روسيا وفي الولايات المتحدة، ولكنها ظلت أقل حدة في أوروبا. فلم تبلغ التفاوتات بين الثروات بعد المستوى الذي كانت عليه في الدول الغنية في بداية القرن العشرين.

عاما، كانت الزيادة في نصيب ثروات الفئات الأعلى في فرنسا وبريطانيا أقل شأنا. وذلك بفضل مفعول المثبط الذي قام به تنامي ثروات الطبقة الوسطى، وأيضًا بفضل انخفاض حدة اللا مساواة في الدخل عما شهدته الولايات المتحدة (الشكل م ٨).

شهدت كل من الصين وروسيا أيضا التطور الكبير في نصيب الثروات الأعلى عقب انتقالهم من الشيوعية إلى النظام الرأسمالي. في كلا البلدين، تضاعف نصيب شريحة الـ ١ في المائة الأعلى بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٥، من ١٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة في الصين، ومن ٢٢ في المائة إلى ٤٣ في المائة في روسيا.

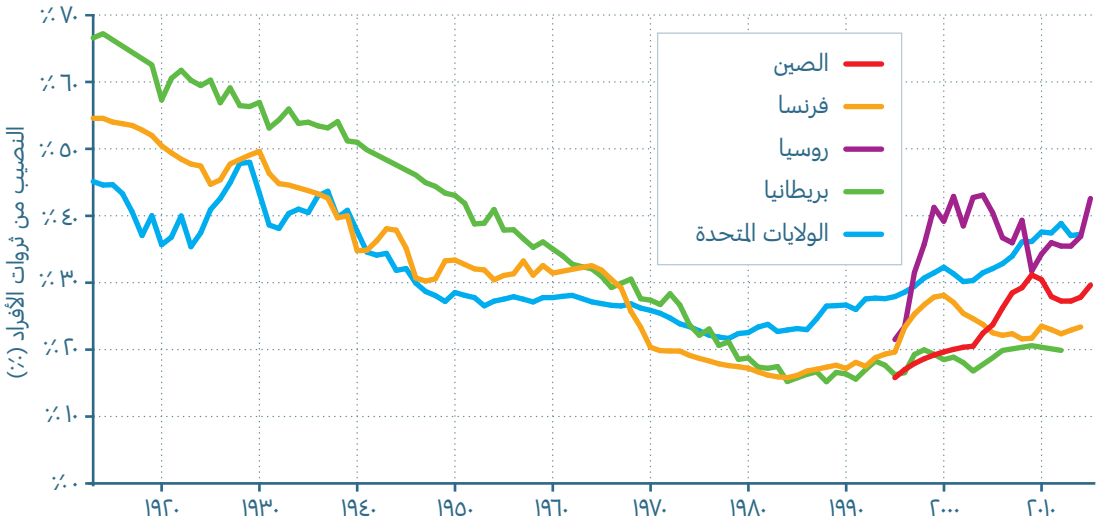
تفاوت النمو في اللا مساواة في الثروة بين الأفراد من بلد لآخر منذ عام ١٩٨٠.

لقد أدت الزيادة في تفاوتات الدخل، وفي تحويل كثير من الثروة العامة إلى القطاع الخاص، خلال الأربعين عامًا الماضية إلى تعميق اللا مساواة في الثروة بين الأفراد. ولكنها لم تبلغ بعد مستواها الذي عرفته الولايات المتحدة أو أوروبا في بداية القرن العشرين.

ومع ذلك، نجد أن اللا مساواة في الولايات المتحدة قد ارتفعت كثيرا، حيث زاد نصيب الـ ١ في المائة الأغنى من ملاك الثروات من ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وأهم تطور في هذا الأمر هو ما حدث لشريحة الـ ١ في المائة الأعلى ثراء. فعلى مدار الأربعين

الشكل م ٨

نصيب شريحة الـ ١ في المائة الأكثر ثراء في العالم، الفترة ١٩١٣-٢٠١٥: انخفاض ثم ارتفاع اللا مساواة في ثروة القطاع العائلي



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٥، بلغ نصيب شريحة الـ ١ في المائة الأعلى (أكبر ١ في المائة من الثروات) ٤٣ في المائة من إجمالي ثروات الأفراد في روسيا، في مقابل ٢٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٥.

٥. ما هو مستقبل اللا مساواة في العالم وما هي الحلول؟

إننا نقدم تقديرات عن اللا مساواة في الدخل وفي الثروات المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠، وفقًا لعدد من السيناريوهات. في حال إذا ما ظل الوضع الحالي على ما هو عليه، سوف تزداد اللا مساواة حدة. وفي المقابل، خلال العقود القادمة، إذا ما اتبعت كل الدول مسارًا معتدلاً نسبيًا للا مساواة على غرار المتبع في أوروبا خلال العقود الأخيرة، فإن اللا مساواة بين الدخل في العالم قد تنخفض -مما قد يشكل خطوة كبيرة نحو القضاء على الفقر حول العالم.

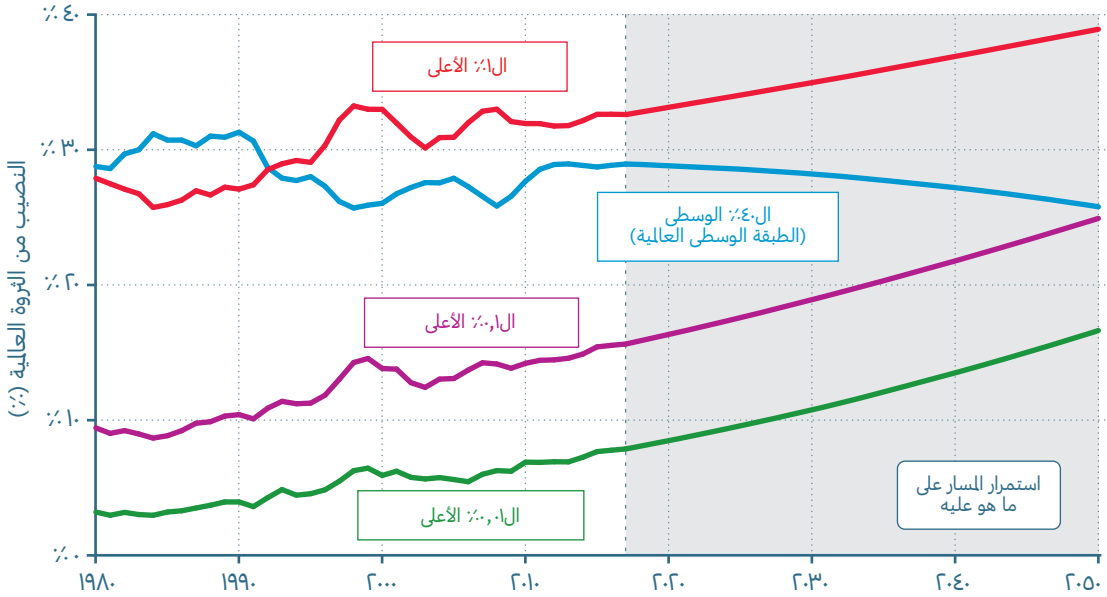
◀ إذا ما استمر هذا التوجه على حاله، ففي عام ٢٠٥٠، سنجذ أن نصيب شريحة الـ ١٪ في المائة الأكثر ثراء حول العالم (العالم هنا ممثل في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) قد يناهز نصيب الطبقة المتوسطة (الشكل م ٩).

وفقا لسيناريو استمرار الاتجاهات الحالية، ستشهد الطبقة الوسطى حول العالم نصيبها من الثروة ينكمش.

◀ إن تصاعد اللا مساواة في الثروة على المستوى القومي قد أطلق العنان للا مساواة بين الثروات في العالم. إذا ما افترضنا أن التطورات التي تشمل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمثل الاتجاه العالمي، فإن نصيب شريحة الـ ١٪ في المائة الأكثر ثراء حول العالم من الثروة العالمية قد زاد من ٢٨ في المائة إلى ٣٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦، في حين أن نصيب شريحة الـ ٧٥ في المائة الأفقر ظل يدور حول ١٠ في المائة خلال نفس الفترة.

الشكل م ٩

النصيب من الثروة، الفترة ١٩٨٠-٢٠٥٠: تأكل الطبقة الوسطى حول العالم

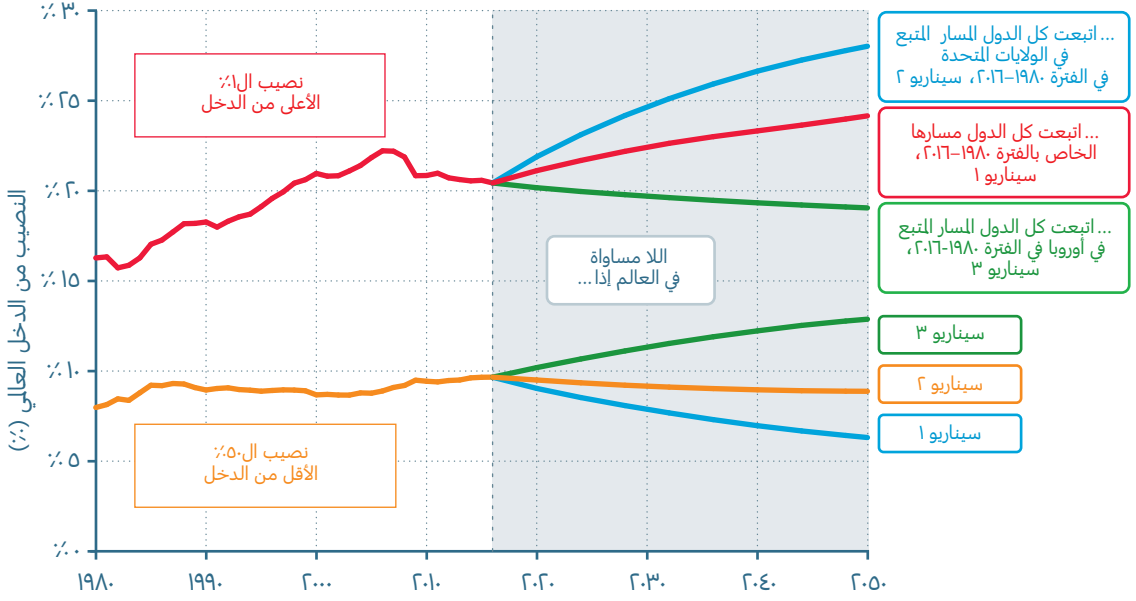


المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

في عام ٢٠١٦، إذا ما افترضنا أن العالم يتكون من الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، نجد أن نصيب شريحة الـ ١٪ في المائة الأعلى كان يبلغ ٣٣ في المائة. في حالة سيناريو «بقاء الوضع على ما هو عليه»، سوف يرتفع نصيب تلك الشريحة إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠٥٠. في حين أن نصيب شريحة الـ ١٪ في المائة الأكثر ثراء سوف يعادل ٢٦ في المائة، أي تقريبا نصيب شريحة الطبقة الوسطى (٢٧ في المائة).

الشكل م ١٠

تعميق اللامساواة بين الدخل حول العالم ليس قدرا محتوما



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wir2018.wid.world

إذا ما اتخذت كل الدول خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٥٠ مسار اللامساواة الذي اتخذته الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٦، فإن نصيب الدخل العالمي الذي سوف يذهب إلى جيوب الـ ١ في المائة الأكثر ثراءاً سوف يرتفع إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٥٠. احتسبت تقديرات الدخل باليورو باستخدام معادل القوة الشرائية. يأخذ معادل القوة الشرائية في الاعتبار الفرق بين مستويات المعيشة بين الدول وبعضها البعض. والقيم صافية.

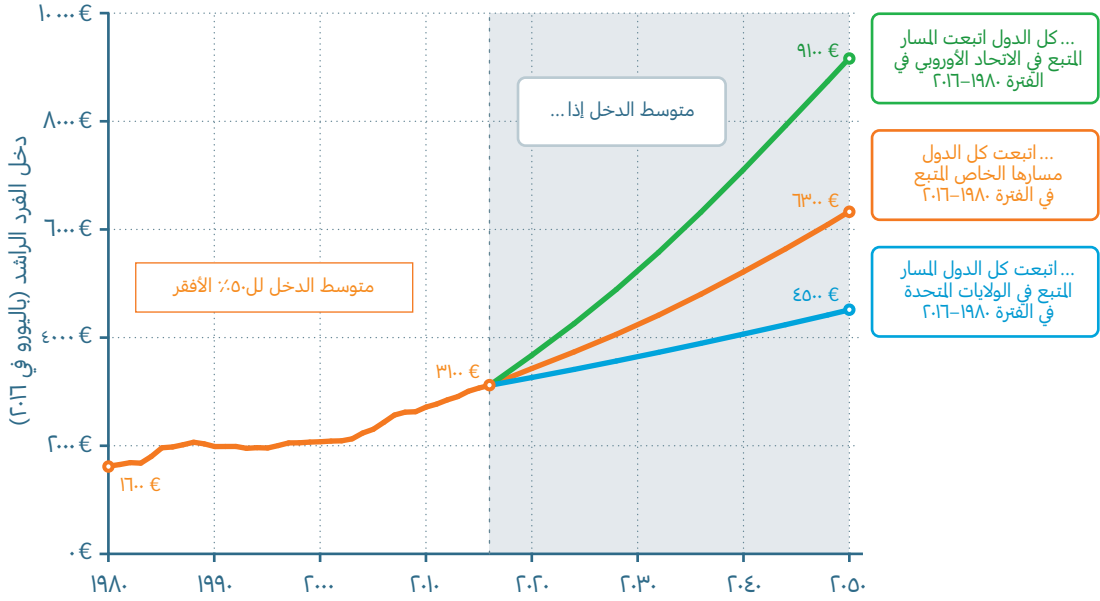
الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. وعلى العكس، سوف تتراجع قليلاً إذا ما اتبعت كل الدول المسار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨٠ وحتى اليوم (الشكل م ١٠).

◀ يؤثر التطور في اللامساواة داخل البلد الواحد تأثيراً كبيراً على الحرب ضد الفقر في العالم. فبحسب أي مسار تتبعه الدولة، يتراوح الدخل الذي سوف يحصل عليه النصف الأفقر من سكان العالم بين الرقم وضعفه من هنا وحتى ٢٠٥٠ (الشكل م ١١)، أي بين ٩١٠٠ يورو و٤٥٠٠ يورو في السنة لكل راشد.

سوف تزداد اللامساواة أيضاً بين الدخل في سيناريو «بقاء التوجه على ما هو عليه». حتى مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة، فإنه لا بديل عن ارتفاع اللامساواة.

◀ إن اللامساواة بين الدخل حول العالم سوف تتصاعد أيضاً إذا ما ظل المسار المتبع منذ عقد الثمانينيات الماضي على ما هو عليه- وحتى إذا ما تحققت توقعات النمو في الدخل، المرتفعة نسبياً، وذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، خلال العقود الثلاثة القادمة. ستتعمق اللامساواة إذاً أكثر فأكثر إذا ما استمرت كل الدول في اتباع نفس المسار اللامساواتي الحاد الذي شهدته الولايات المتحدة خلال

متوسط الدخل السنوي للفرد الراشد



المصدر: WID.world (٢٠١٧). سلاسل البيانات والملاحظات، انظر: wid2018.wid.world

إذا ما اتبعت كل البلاد نفس مسار اللا مساواة الذي اتخذته أوروبا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦، فإن متوسط الدخل للنصف الأفقر من السكان في العالم سوف يبلغ ٩١٠٠ يورو في السنة، في عام ٢٠٥٠. تقديرات الدخل باليورو معادلة بالقوة الشرائية. وبالمقارنة بمعادل القوة الشرائية نجد أن: ١ يورو = ١,٣ دولار = ٤,٤ ين. يأخذ معادل القوة الشرائية في الاعتبار الفرق بين مستويات المعيشة بين الدول وبعضها البعض.

إن محاربة اللا مساواة في الدخل وفي الثروة حول العالم تتطلب تغييرات هامة في السياسة الضريبية على المستوى القومي والعالمي. كما يجب مراجعة سياسات التعليم، وحوكمة الشركات، وسياسات الأجور في عدد كبير من الدول. ولا يجب إغفال الدور الهام الذي من الممكن أن تلعبه شفافية البيانات.

التوجه المستقبلي غير مؤكد، وسوف يتوقف على النقاش الديمقراطي. من المهم كذلك أن نلاحظ أن الضريبة على التركات هي إما غائبة أو أقرب إلى صفر في الدول الناشئة ذات اللا مساواة المرتفعة، مما يتيح هامشا للحركة غير قليل للإصلاح الضريبي في تلك الدول.

سوف يسمح إنشاء سجل عالي للأوراق المالية بالتعرف على مالكيها، وهو ما يسدد ضربة قوية ضد التهرب الضريبي، وضد تبييض الأموال، وتساعد اللا مساواة.

على الرغم من أن السياسة الضريبية هي أداة ضرورية لمحاربة اللا مساواة، إلا أنها أحيانا ما تصطدم بالعراقيل. في المقام الأول، يأتي التهرب الضريبي، مثلما توضح لنا مؤخرا كشوفات «أوراق الجندات الضريبية». لقد زادت رؤوس الأموال المخبأة في الملاذات الضريبية منذ سبعينيات

إن الضريبة التصاعدية أداة مجربة في القضاء على تصاعد اللا مساواة بين الدخل وبين الثروات في قمة السلم الاجتماعي.

تشير الدراسات الاقتصادية والتاريخية إلى أن الضريبة التصاعدية هي أداة فعالة من أجل محاربة اللا مساواة. تمارس تصاعدية معدلات الضريبة أثرا مزدوجا، إذ تخفض اللا مساواة بعد دفع الضريبة، ولكنها أيضا قبل توقيع الضريبة تثبط أصحاب الدخل المرتفعة عن السعي لزيادة نصيبهم من النمو، كالتفاوض على مقابل باهظ الارتفاع لعملهم، ومن ثم زيادة تركيز الثروة في أيديهم. ومنذ منتصف السبعينيات الماضية وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، نجد أن الضريبة قد فقدت الكثير من تصاعديتها في الدول الغنية وبعض الدول الناشئة. أما بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فقد استغرت المعدلات الضريبية، بل وزادت في بعض البلدان، ولكن يبقى

الغنية، كما الدول الناشئة، أن تضع نصب أعينها أهدافًا شفافة وقابلة للتحقيق من أجل إتاحة فرصة عادلة أمام الجميع للالتحاق بالتعليم، وهذا عن طريق تعديل قواعد الالتحاق ونظم التمويل.

◀ إن ديموقراطية النفاذ إلى التعليم رافعة قوية، ولكن التعليم لن يكون كافيًا لخفض اللامساواة إن غابت آليات تضمن أن الأفراد في أسفل السلم بإمكانهم الحصول على وظائف ذات دخول جيدة. ومن أجل ذلك، فإنه من الضروري وجود تمثيل أفضل للعاملين في إدارات الشركات، بالإضافة إلى حد أدنى سليم للأجور، كأدوات مهمة.

من أجل علاج اللامساواة في الدخل وفي الثروة الحالية والحيلولة دون تدهورها، على الدول أن تستثمر في المستقبل.

◀ تستلزم محاربة اللامساواة الحالية، والحيلولة دون تدهورها، استثمارات عامة في مجالات التعليم والصحة وحماية البيئة. لكن يصعب تحقيق كل تلك الاستثمارات بدون إفقار الدول الغنية وإغراقها في الديون. وتخفيض الدين العام ليس بالمهمة السهلة، ولكن هناك عدة حلول (تمر كلها عبر الضريبة على الثروة، وإسقاط بعض الدين أو التضخم). وهي حلول قد طبقت في الماضي من قبل دول كانت غارقة في الاستدانة، من أجل إعطاء كل الفرصة للأجيال الشابة.

القرن الماضي، وصارت تمثل اليوم أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وهكذا، في زمن العولة المالية، وبسبب صعود مكانة تلك الملاذات، أصبح من الصعب قياس حجم رأس المال أو العائد عليه، ولا إخضاعهما للضرائب. فقد صارت السجلات، التي تحصر، منذ سنوات وسنوات، للممتلكات من العقارات والأراضي، غير قادرة على رصد جزء هام من الثروة التي صار يمتلكها الأفراد اليوم، لأن الثروة صارت تتراكم أكثر في شكل الأوراق المالية. ويوجد أكثر من حل في من أجل أن ينشأ سجل مالي عالمي، يكون متاحًا أمام كل السلطات الضريبية كي تتمكن من محاربة التهرب بنجاحة.

تحسين القدرة على النفاذ إلى التعليم وإلى الوظائف ذات الدخل اللائقة ضروري من أجل علاج الركود أو ضعف النمو في دخول النصف الأفقر من السكان.

◀ لقد أشارت الدراسات الحديثة إلى إمكانية وجود فجوة بين حديث المسؤولين عن المساواة في الفرص وحقيقة اللامساواة في النفاذ إلى التعليم. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، نجد أنه يدخل إلى الجامعة عشرون إلى ثلاثين طفلًا فقط بين كل مائة في الشريحة العشرية الأدنى دخلًا. أما في الشريحة العشرية الأعلى دخلًا، فنسبة دخول الأبناء إلى الجامعة تصل إلى ٩٠ في المائة. الإيجابي في الأمر، أن الدراسات تشير إلى أن إتاحة فرص الالتحاق بجامعات القمة للطلبة من المناطق الفقيرة لا تؤثر سلبًا على قوة نتائج تلك الجامعات. إذن على الدول



اللا مساواة
في الدخل:
٧٠ دولة متاحة

اللا مساواة
في الثروة:
٣٠ دولة متاحة

الناتج القومي:
١٨٠ دولة متاحة

١٠٠ باحث
منتشرون في
خمس قارات



الموقع متاح لـ ٣ مليار
مستخدم بلغاتهم
الخاصة:

الصينية، الإنجليزية،
الفرنسية والأسبانية.



ممول بالكامل من
قبل جهات عامة وغير هادفة للربح

WID.world

مصدر بيانات اللا مساواة في العالم



متاح كاملا على الإنترنت
شفاف، قابل للنسخ

للحصول على نسخة رقمية من التقرير، قم بزيارة
WIR2018.WID.WORLD

